الأمم المتحدة

E/2006/48

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 March 2006
Arabic
Original: English

الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

مذكرة من الأمين العام*

موجز

في نتائج مؤتمر القمة العالمي، أكدت الدول الأعضاء من جديد على توافق آراء مونتيري، وسلّمت بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وفعالية استخدام تلك الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أمران جوهريان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

* في إعداد هذه المذكرة جرت الاستفادة من المشاورات الموسعة مع مسؤولين من الجهات المؤسسية الرئيسية المعنية المشاركة في تمويل عملية التنمية. بيد أن المسؤولية عن محتويات المذكرة تقع فحسب على الأمانة العامة للأمم المتحدة.

130406 120406 06-28503 (A)

وتلا ذلك أن صممت الجمعية العامة في قرارها ١٨٨/٦٠ على مواصلة الاستفادة بشكل كامل من الترتيبات المؤسسية القائمة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، على النحو المبين في الفقرة ٦٩ من توافق الآراء وتمشيا مع قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، بما في ذلك الحوارات الرفيعة المستوى التي تجري في إطار الجمعية العامة والاجتماعات التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فصل الربيع مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأكدت الجمعية أهمية مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشكل كامل وعلى جميع الصعد في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

واستجابة لهذه الولاية، سوف يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه الخاص الرفيع المستوى التاسع مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد أعدت هذه المذكرة لعرض معلومات أساسية من أجل إجراء المناقشات في الاجتماع، وينبغي مطالعتها مقترنة بالتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة من مؤتمر القمة العالمي بشأن المسائل ذات الصلة. وتتوافق فروع المذكرة مع المواضيع الفرعية الأربعة التي اختارها المجلس لتكون محور الاجتماع المرتقب.

وإضافة إلى المواضيع الفرعية الأربعة، تشير مذكرة غير رسمية موجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد عممها مكتب المجلس في شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى أنه من المتوقع أن يقدم ممثلا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معلومات إلى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بشأن آخر التطورات المستجدة في مجال تعزيز آراء ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في صنع القرار ووضع المعايير على المستوى الاقتصادي. كما أشارت المذكرة إلى أن مسألة التعبير عن الآراء والمشاركة لا تزال مطروحة على جدول أعمال اللجنة النقدية والمالية الدولية وأن الجمعية العامة في قرارها ١٨٦/٦٠ قد أكدت على الأهمية الحيوية لمسألة العمل على أن تكون للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كلمة مسموعة بقدر أكبر في مؤسسات بريتون وودز، كما أكدت أهمية تعزيز العمل المضطلع به في هذا الصدد، ودعت البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مواصلة توفير المعلومات بشأن هذه المسألة بالاستعانة بمنتديات التعاون القائمة. ولما كان الاجتماع المقرر عقده سيتم مباشرة في أعقاب اجتماع اللجنة فمن شأنه أن يتيح فرصة طيبة لمواصلة تبادل المعلومات حول الموضوع.

أولا – الموضوع الفرعي ١: تنفيذ ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

١ – في نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥[١]، قررت الدول الأعضاء العمل، بحلول عام ٢٠٠٦، على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة بما يحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم ينبغي أن ينصب التركيز الأساسي لهذه الاستراتيجيات على تحديد وتنفيذ تدابير وبرامج محددة تهدف إلى تحقيق تلك الأهداف والغايات المتفق عليها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعالج مسائل التنمية. ومن المقرر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥، أي أن أمامها عشرة أعوام فحسب. وينبغي أن لا تقتصر استراتيجيات التنمية فقط على تبيان البرامج التي تحتاج إلى التنفيذ بل يجب أيضا أن تحدد كيف ستتيح الإجراءات المتخذة للبلد المعني بتحقيق الأهداف المنشودة. وينبغي لهذه الإجراءات أن تشمل وسائل تحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة فرص التشغيل. علاوة على ذلك، فإنها ستتطلب احتساب التكلفة وتحديد مصادر التمويل الإضافي التي قد تستلزمها التدابير المختارة. ومن ثم تستطيع استراتيجيات التنمية الوطنية أن تجمع بين سائر عناصر النهج الشامل لعملية تمويل التنمية التي بدأت في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢ وهي تعتمد بشكل حاسم على تحقيق الشراكة العالمية للتنمية التي جرى إعلانها في توافق آراء مونتيري[٢].

٢ – ويستلزم اعتماد وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية الاتفاق على إطار وطني مشترك لتحديد الأولويات والتخطيط وتخصيص الموارد، وحسب الاقتضاء، التنسيق مع المانحين، على النحو الذي تقرره البلدان النامية ذاتها. ويستخدم كثير من البلدان النامية فعلا استراتيجيات الحد من الفقر كإطار لهذا الغرض. ويعرض البنك الدولي دليلا مرجعيا لمساعدة الحكومات في تصميم سياساتها للحد من الفقر في إطار عملية استراتيجيات الحد من الفقر. وفيما يتعلق بالبلدان غير المعنية باستراتيجيات الحد من الفقر، ينبغي إعادة النظر في الخطط الوطنية والقطاعية متوسطة الأجل لضمان توافقها مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ – وفي حين أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر هي الآن قيد التعديل لإعطاء ثقل أكبر للأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تحتاج إلى اعتماد نهج أشمل لكي يتسنى للبلدان النامية تحقيق أهدافها الإنمائية، في إطار النهج الشامل إزاء الشراكة الإنمائية التي تستند إليها عملية توافق آراء مونتيري. وعلى سبيل المثال، فإن نهج ”التخطيط القائم على الأهداف الإنمائية

للألفية'' يعمل في عكس الاتجاه من الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية لتحديد السياسات والاستثمارات اللازمة في الفترة ٢٠٠٥ و ٢٠١٥. وهذا يختلف عن الممارسة السائدة، التي تصاغ على ضوئها استراتيجيات الاستثمار بشكل مستقل عن تقييم الاحتياجات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وفي تنفيذ استراتيجيات قائمة على الأهداف المنشودة، يجب أن يؤخذ في الحسبان أيضا توافر الموارد، المحلية والدولية على السواء. وهذا يشير إلى ضرورة أن تبدأ عملية التخطيط بتقييم احتياجات الاستثمار الفعلية – ويعقب هذا تصميم إطار اقتصادي كلي مساند – بما في ذلك استراتيجية تمويل سليمة تشمل مزيدا من المساعدات الإنمائية – بعد تقييم دقيق لخيارات السياسة البديلة على أساس نطاق الاقتصاد السائد، وبهذه الطريقة يمكن تحديد المجموعة المثلى من السياسات والاستثمارات وسياق تتابعها من أجل زيادتها.

٤ – ويستلزم النهج المذكور أعلاه أفقا زمنيا يستغرق ١٠ أعوام باعتبار أن الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو ٢٠١٥. ولكن، كما ذكر أعلاه، يظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو مجرد الخطوة الأولى نحو توفير الحد الأدنى من الاستثمارات الأولية من رأس المال البشري والمرافق الأساسية التي تحتاجها البلدان لإطلاق جهود إنمائية ناجحة وشاملة إذ يمتد الأجل اللازم في كثير من البلدان بالنسبة لاستراتيجياتها الإنمائية وخططها الاستراتيجية الوطنية، أكثر من ١٠ سنوات. إضافة إلى هذا، تتطلب الملكية الوطنية الحقيقية لاستراتيجيات التنمية مناقشة الخيارات البديلة في مجال الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والتي التزمت بها البلدان بالفعل، ثم اختيار التدابير التي يتعين استخدامها لبلوغ هذه الأهداف.

٥ – وتعتبر المساعدة التقنية وتطوير القدرات أمورا أساسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وتوجد برامج حاليا لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية تهدف إلى زيادة وتحسين قدرة الاستيعاب للبلدان النامية في المجالات التي ستكون في غاية الأهمية لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية. وعلى سبيل المثال، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مجموعة متكاملة من الخدمات لدعم البلدان في وضع سياسات وتطوير قدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما يتم على صعيد المجتمع المحلي وعلى المستوى دون الوطني، وفي ظل صلات تربطها مع أطر السياسة العامة والأطر والاستراتيجية. وتتيح هذه المجموعة المتكاملة من الخدمات فرصة لتحقيق مزيد من التماسك والتعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من شركاء التعاون الإنمائي من أجل تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع الظروف المحلية.

٦ - ويعتبر دور سياسة التشغيل هاما بصفة خاصة في استراتيجيات التنمية الوطنية. وقد سلطت الجمعية العامة في ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ الأضواء على هدف التشغيل الإنتاجي الكامل والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك ما يتعلق بالمرأة والشباب، كهدف رئيسي لهذه الاستراتيجيات. وفي تقرير صدر مؤخرا لاحظت منظمة العمل الدولية[٣] أن البطالة على الصعيد العالمي بلغت حجما قياسيا يزيد على ١٩٠ مليون شخص، في حين أن هناك من بين العاملين، نصف بليون عامل يكسبون ما يقل عن دولار واحد في اليوم وعدد آخر يبلغ ١,٤ بليون شخص يكسبون ما يقل عن دولارين يوميا. ويعتبر تحسين مستويات وشروط العمالة إحدى أفضل الوسائل الفعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - ويجب دعم عملية صوغ استراتيجيات التنمية الوطنية التي تتضمن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية بخليط مناسب من وسائل إتاحة المنح والمعونات (بما في ذلك المنح والقروض) بما يتوافق مع هيكل للديون يكفل مواصلة الاستراتيجيات على أساس طويل الأجل (انظر أيضا الموضوع الفرعي أدناه). وكما سبق ذكره، سوف تحتاج هذه الأنشطة إلى استكمالها بتعبئة مزيد من الموارد المحلية إلى جانب تحسين الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، نظرا لأهميته لتوفير عنصر الاستدامة في الأجل المتوسط. إضافة إلى هذا، سيكون اتخاذ تدابير في مجال التجارة، بما في ذلك تقديم المعونات من أجل التجارة، أمرا جوهريا في تحديد خصائص الاستراتيجيات الإنمائية (انظر أيضا الموضوع الفرعي ٢ أدناه).

٨ - وكانت الجمعية العامة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد أعادت التأكيد على النداء الوارد في توافق آراء مونتيري إلى البلدان المتقدمة النمو من أجل بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٥ وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية بحلول سنة ٢٠١٠ مع العمل على تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأغراض المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٠، عملا ببرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٤]، وحثت البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد على بذل جهود ملموسة في هذا المجال وفقا لالتزاماتها. بيد أنه لتلبية الاحتياجات الخاصة بالتمويل الأطول أجلا لاستراتيجيات التنمية الوطنية، يتعين أيضا

أن تكون تدفقات المعونات أطول أجلا وأكثر قابلية للتنبؤ مما سيتطلب تغييرات في سياسات الجهات المانحة، مثل تلك التي تدرسها حاليا المفوضية الأوروبية لتوفير مزيد من التنسيق والحد من عناصر المشروطية.

٩ - وما برحت دراسة المصادر المبتكرة لتمويل التنمية تستحوذ على الاهتمام والدعم، على أساس أن تلك المصادر يمكن أن تهيئ المجال لتدفق الموارد بشكل أكثر استقرارا، مما يمكن أن يشكل مصدرا يُعوّل عليه من مصادر تمويل استراتيجيات التنمية الوطنية. وانطلاقا من اجتماع رؤساء جمهوريات البرازيل وشيلي وفرنسا في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وقد تلاه اجتماع قادة العالم الذي دعا إليه رئيس جمهورية البرازيل في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فقد عُقد في باريس مؤتمر دولي مكرس لهذا الموضوع، تحت إشراف الحكومة الفرنسية، يومي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٦. ونظر المؤتمر في مقترحات محددة، مثل فرض ضريبة على تذاكر السفر الجوي وإنشاء مرفق دولي لشراء العقاقير وإطلاق مشاريع تجريبية أخرى موجهة إلى توليد موارد إضافية لتمويل التنمية وضمان استخدامها بشكل أكثر فعالية، وخاصة من أجل التغذية والصحة. ومن بين هذه المشاريع النموذجية المطروحة للتنفيذ أو التي ما زالت في مراحل متقدمة من التخطيط يوجد أيضا مرفق التمويل الدولي للتحصين وإقرار التزامات مسبقة للسوق بشأن تشجيع إنتاج لقاحات جديدة، واقتراح ببيع يانصيب إنساني لتحرير الأطفال من الجوع وقد طرحه برنامج الأغذية العالمي وفي مؤتمر باريس، أنشئ فريق رائد للترويج لفرض ضرائب للتضامن لصالح تمويل التنمية وشارك فيه ٤٢ بلدا، واتخذ المشاركون قرارا بعقد منتدى بشأن التمويل المبتكر للتنمية في سنة ٢٠٠٧.

١٠ - ومما يعتبر ذا أهمية خاصة مسألة التواؤم بين الشروط المفروضة على المساعدة الرسمية من جانب المانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بالنسبة لنجاح استراتيجيات التنمية الوطنية. ففي الماضي، خلقت الشروط تناقضات حالت دون فعالية استخدام المساعدات. وعلى سبيل المثال، قد يجد بلد أو مؤسسة ما يقدم أموالا إلى حكومة ما لتنفيذ برنامج محدد أن النفقات الفعلية المخصصة يمكن أن تتعارض مع إنفاق الحكومة أو مع هدف محلي في التوسع الائتماني ثم الاتفاق عليه كجزء من برنامج دعم متعدد الأطراف أو في استراتيجية للحد من الفقر. وينبغي أن يعمل على منع حدوث هذه الحالات تحسين الملكية القطرية واتساق سياسات الجهات المانحة والتعاون العام فيما بين الوكالات والتنسيق فيما بينها.

١١ - ومن ثم سيكون من الأهمية أن يتم، حسب الاقتضاء، تنفيذ توصيات إعلان باريس بشأن مدى فعالية المعونة، وقد جرى مؤخرا إدراجها في توافق الآراء الأوروبي الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٥، قد يتم من خلالها استخدام أموال المعونة بصورة أكثر فعالية عندما تظهر كجزء من عملية الميزانية في البلدان المتلقية. فالأموال المذكورة في عمليات الميزنة الوطنية، التي تدور بشأنها المداولات يمكن أن تفي على أفضل وجه بالمعايير الخاصة بشأن ملكية البلدان المتلقية للسياسات، وبشأن تساوق أموال الجهات المانحة مع عمليات البلدان المتلقية في التخطيط ووضع الميزانيات، وبشأن المساهمات في بناء الدولة والتخطيط المالي في البلدان النامية.

١٢ - وتترتب على زيادة مراقبة الميزانيات الوطنية آثار فيما يتعلق بسياسة الجهات المانحة بشأن اختيار الجهات التي تتلقى المعونة الثنائية. وينبغي أن يتحدد تكوين عناصر المعونات بين القروض والمنح وغير ذلك من الوسائل منسوبا إلى أهداف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية كما ينبغي إيجاد آليات تكفل توافر التمويل الكافي لجميع البلدان التي تلبي شروط توفير استراتيجية إنمائية ناجعة[٥]. وينبغي أيضا تنسيق هذه القرارات مع إطار القدرة على تحمل الديون المطبق على مصادر التمويل الجديدة. وانطلاقا من روح توافق آراء مونتيري، لا ينبغي لبلد يلبي الشروط العامة لتوافق آراء مونتيري أن يجد نفسه عاجزا عن تنفيذ استراتيجيته الإنمائية بسبب نقص الأموال. ومن ثم فإن التمويل الكامل لاستراتيجيات التنمية الوطنية لن يستلزم فقط زيادة حجم التمويل على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية، بل سوف يتطلب أيضا اتخاذ تدابير تضمن استخدام زيادة الموارد بشكل فعال.

١٣ - إضافة إلى ذلك، سوف تحتاج استراتيجيات التنمية الوطنية إلى أن تأخذ في الحسبان أن زيادة التكافل بين الاقتصادات الوطنية أدت إلى قيام نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس قواعد بما أفضى إلى الحد من نطاق الاختيار بالنسبة للسياسة الاقتصادية الوطنية. وكما لوحظ في توافق آراء ساو باولو الناجم عن الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[٦] فكثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن نطاق السياسات الداخلية، وخصوصا في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية بالقواعد والالتزامات الدولية وباعتبارات السوق العالمية. وتعني ملكية استراتيجيات التنمية الوطنية أن على كل حكومة أن تعمل على تقييم المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود المفروضة نتيجة فقدان الحيز المتاح لتطبيق السياسة المعمول بها. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميعها ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة المعمول بها وبين القواعد والالتزامات الدولية.

١٤ - وفيما يتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، من المهم مراعاة أن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أعادت من جديد التأكيد على الالتزام باتباع سياسات سليمة وأساليب للحكم الرشيد في جميع المجالات كما أكدت على سيادة القانون. وفي قرارها ١٨٨/٦٠ شددت الجمعية العامة، في جملة أمور، على أن الفساد على جميع المستويات يشكل عائقا خطيرا في وجه التنمية وتعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال. كما أعادت التأكيد على الالتزام الذي أُعرب عنه في توافق آراء مونتيري بجعل مكافحة الفساد، على جميع المستويات، إحدى الأولويات.

أسئلة يمكن طرحها فيما يتعلق بالموضوع الفرعي ١:

١ - ما هي التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لزيادة مقدار المعونة الموجه من خلال الميزانيات الوطنية؟

٢ - كيف يمكن تحسين التنسيق الدولي لتدفقات المعونة مما يكفل منع الانتقائية أو العشوائية؟

٣ - ما الذي يمكن القيام به لزيادة العمالة ولدعم إيجاد فرص العمل كجزء من استراتيجيات التنمية الوطنية؟

٤ - كيف يمكن لأصحاب المصلحة أن يُنسقوا بشكل أفضل دعمهم للبلدان في صياغة استراتيجياتها الوطنية للتنمية؟

٥ - كيف السبيل إلى التشجيع على مواصلة الابتكار في تمويل التعاون الدولي وضمان المتابعة المناسبة من خلال اتخاذ وتطوير المبادرات النموذجية المطروحة للتنفيذ؟

ثانيا - الموضوع الفرعي ٢: تحقيق البعد الإنمائي من برنامج عمل الدوحة

١٥ - تدعو الجمعية العامة في نتائج مؤتمر القمة العالمي الدول الأعضاء إلى العمل الحثيث من أجل تنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. وكما أشير إليه أعلاه، سوف يكون لسياسة التجارة وأدائها دور بالغ الأهمية في تحديد إطار استراتيجية التنمية الوطنية للبلدان. وقد بلغت جولة الدوحة مرحلة حاسمة على صعيد أعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم ١٤٩ ممن سيتعين عليهم تحقيق نتائج ملموسة وإنهاء المفاوضات بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ كما هو مقرر. وفي ضوء ذلك، يعتبر من الأهمية بمكان الحفاظ بشكل كامل على

'البعد الإنمائي' للجولة، على نحو ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠١.

١٦ - ويأتي مستوى المشاركة الإيجابية والبناءة من جانب جميع البلدان خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ، الصين ليدلل بالفعل على عزمه بالحفاظ على المستوى العام لتطلعات جولة الدوحة، حيث تم التطرق إلى المسائل الإنمائية في جميع جوانب المفاوضات. وقد مضى المؤتمر قدما بمفاوضات الدوحة وإن بخطى متواضعة؛ وبعد أن أجلت معظم نقاط المفاوضات الرئيسية إلى عام ٢٠٠٦.

١٧ - وقد شهد المؤتمر الوزاري أيضا نتائج متواضعة في مجالات وصول المنتجات الزراعية والقطن والمنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والخدمات. وعلى صعيد قطاع الزراعة، حدد المشاركون في الاجتماع تاريخا لإلغاء دعم الصادرات بحلول عام ٢٠١٣، على أن يرفع جزء كبير منها بحلول عام ٢٠١٠. وتم الاتفاق أيضا على تقليص فعلي لحجم الدعم الداخلي المخل بالتجارة. وفضلا عن ذلك، عالج الوزراء طلبين أساسيين قدمتهما مجموعة من البلدان النامية: (أ) أن تتمتع بالمرونة في مجال استخدام معايير الأمن الغذائي، وتأمين أسباب العيش، والتنمية الريفية من أجل تعيين عدد من المنتجات بقصد معاملتها معاملة خاصة؛ (ب) أن يتسنى للبلدان النامية، في ظروف محددة، تفعيل ضمانة خاصة في ظروف معينة من أجل حماية نفسها إزاء الواردات.

١٨ - وكما وافق المشاركون في المؤتمر على إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات من القطن بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. غير أن هذا الدعم لا يشكل إلا جزءا صغيرا من أوجه الدعم المقدمة إلى المنتجين في البلدان المتقدمة النمو. وتم الاتفاق أيضا على ضرورة تقليص الدعم الداخلي المخل بالتجارة المقدم لإنتاج القطن بحجم وسرعة أكبر مما اتفق عليه في إطار الصيغة العامة، مع تمكين أقل البلدان نموا من الوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ودون خضوعها لنظام الحصص.

١٩ - ويكتسي إصلاح قطاع الزراعة وتحريره أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، إذ أن الزراعة تشكل واحدا من أهم مصادر عائدات التصدير والعمالة والدخل وأسباب العيش في الغالبية العظمى من تلك البلدان. ويعتبر القطن مثالا معبرا في هذا الصدد. ذلك أن ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة من سكان أفريقيا يعتمدون على إنتاج القطن وتصديره من أجل تأمين رفاههم الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فإن تحقيق التجارة العادلة أمر جوهري

في تنميتهم. وفي الوقت نفسه، فمن شأن تحرير قطاع التجارة وإصلاحه أن يؤثر سلبيا على البلدان النامية التي تستورد من الأغذية ما يفوق صادراتها منها.

٢٠ - ورغم أن الزراعة تؤدي دورا مركزيا في عدد من البلدان، فإن تجارة المنتجات الزراعية لا تمثل إلا ٦ في المائة من التجارة العالمية، فيما تمثل التجارة في السلع المصنعة نحو ٧٤ في المائة منها. وفي مجال وصول السلع غير الزراعية إلى الأسواق، أعاد الوزراء تأكيد الهدف من تخفيض الحواجز أمام التجارة العالمية في المنتجات الصناعية واتفقوا على الاستعانة ''بالصيغة السويسرية'' لتقليص الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية. وعلى هذا النحو، يتيح تحرير المنتجات الصناعية فرصا هامة أمام البلدان النامية. ورغم أن الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية منخفضة نسبيا، إلا أن هناك بعض القطاعات المحمية إلى حد كبير التي يشيع فيها استخدام معدلات الرسوم الجمركية الباهظة والمتصاعدة، ولا سيما في القطاعات ذات الفائدة التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية، وتتسم الحواجز غير الجمركية وغيرها من الحواجز المفروضة على الوصول إلى الأسواق بكثرتها وتركيزها. ومن شأن تخفيض أو إلغاء إجراءات الحماية أن يؤدي إلى تحقيق منافع للبلدان النامية. وفي نفس الوقت، يتعين أن تعالج خلال المفاوضات مسائل الحواجز غير الجمركية، وتدابير مكافحة إغراق الأسواق، والمعايير والأنظمة الصحية والصحية النباتية والتقنية والبيئية التي تؤدي إلى تشويه التجارة.

٢١ - ويعد تحسين ظروف الوصول إلى السوق أمام المنتجات والخدمات ذات الفائدة التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا على الأخص عنصرا أساسيا في البعد الإنمائي. ويتسق التركيز على الوصول إلى الأسواق مع الجغرافيا الجديدة للتجارة التي يبرز فيها عدد من البلدان النامية، وخاصة في آسيا، باعتبارها أطرافا تجارية لها وزنها. وفي نفس الوقت، لم يستفد بعد العديد من البلدان النامية الأخرى (وخاصة في أفريقيا) وأقل البلدان نموا والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة إفادة كاملة من فوائد التجارة العالمية. وينبغي أن تراعى مثل هذه الاختلافات من حيث الأداء التجاري في المفاوضات وأن تؤثر على نتائجها.

٢٢ - ويعتبر قطاع الخدمات نشاطا اقتصاديا رئيسيا لبناء الهياكل الأساسية وتحسين القدرة على المنافسة وتيسير التجارة والنهوض بالنمو الاقتصادي. كما تمثل الخدمات سبيلا هاما أمام البلدان النامية يتيح لها التنويع ويحررها من الاعتماد على السلع الأساسية وينحو بها نحو نظام مالي موجه نحو تحقيق التنمية. ويتضح في هذا المجال أهمية الإمكانات التي تنطوي عليها تجارة الخدمات وخاصة الأسلوب ٤ (الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين) بل وأيضا

الأسلوب ١ (تقديم الخدمات عبر الحدود). ويتوقع أن تتجاوز الأرباح المكتسبة على المستوى العالمي من عملية التحرير في الأسلوب ٤ مبلغ ١٥٠ بليون دولار سنويا، وسيجنى معظم هذه المكاسب من تحرير حركة الأشخاص ذوي المهارات الأدنى. ويعتبر الأسلوب ١ عنصرا مفيدا بالنسبة لتنامي أنشطة الاستعانة بمصادر خارجية والخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وللأسلوب ٣ أهميته في تعزيز جهود البلدان النامية المبذولة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر كل من وتيرة وتسلسل عملية التحرير والإصلاح التنظيمي أمرا حاسما فيما يتعلق بضمان تحقيق المكاسب الإنمائية المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات وتفادي انعكاس الآثار السلبية على الفقراء في مساعيهم للاستفادة من الخدمات الأساسية.

٢٣ - وقد أتاحت الأفضليات التجارية على مدى الزمن ظروفا أفضل لوصول البلدان النامية إلى الأسواق. غير أن نظام الأفضليات تتضاءل قيمته في نهاية المطاف في سياق العملية الجارية من أجل تخفيض الرسوم الجمركية للدول الأولى بالرعاية. ولذلك، يمكن النظر في تحسين مستوى الأنظمة التفضيلية القائمة وتيسير وتعزيز استخدامها بشكل أفضل من خلال توسيع نطاق تغطية المنتجات وإصلاح قواعد المنشأ بما يعبر عن القدرات الإنتاجية الفعلية لأقل البلدان نموا.

٢٤ - وتعد المرونة في تنفيذ السياسة الاقتصادية أمرا مهما بما يتيح للبلدان اتباع مزيج استراتيجي من السياسات التجارية والإنمائية المصممة خصيصا لتستجيب لظروفها الخاصة، ولتحقيق ميزة نسبية حيوية، واكتساب قدرة العرض والاستجابة في الوقت ذاته لمصالح الجماهير ومتابعة أهداف التخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك الأمن الغذائي، وكفالة سبل المعيشة، والتنمية الريفية، والاستفادة من الخدمات الأساسية، وخدمات الصحة العامة. وتتاح هذه المرونة أساسا في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال المعاملة الخاصة والتفضيلية. وعلى نحو ما تتوخاه اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية من أجل ضمان معاملة أكثر إنصافا للدول أعضاء المنظمة ذوي القدرات التجارية المختلفة. غير أن التقدم المحرز على صعيد برنامج العمل الخاص بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية يتسم بكونه محدودا. ورغم أنه لا يزال يتعين على الأعضاء اعتماد الاقتراحات التي اتفق عليها مبدئيا منذ وقت ليس بالقصير، فإنهم اتفقوا فعلا على اعتماد خمسة اقتراحات لا تزال مطروحة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية لأقل البلدان نموا بالذات، بما في ذلك اتفاق البلدان المتقدمة النمو والنامية التي تعلن أنها قادرة في هذا المضمار على إمكانية السماح لما لا يقل عن ٩٧ في المائة من منتجات أقل البلدان نموا بالوصول إلى أسواقها معفاة من الرسوم الجمركية وغير خاضعة لنظام الحصص. واتفق الأعضاء أيضا على العمل تدريجيا من أجل تحقيق تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة من بنود التعريفات في المستقبل. وسيكون لإنجاز أساليب تنفيذ هذا القرار أهمية في

تحديد المكاسب التي ستتراكم فعلا، لأن نسبة ثلاثة في المائة المستبعدة حاليا من الإعفاء قد تمثل ما يصل إلى ٣٣٠ بندا من بنود التعريفات الجمركية، أي ما يمثل حصة هامة من مجموع الصادرات من عدد معين من أقل البلدان نموا. ويمكن زيادة المكاسب بالموافقة على ضم المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نموا على وجه السرعة وضمان أن تكون قواعد المنشأ المطبقة 'شفافة وميسورة' و 'تساهم في تيسير الوصول إلى الأسواق'.

٢٥ - وفي ضوء ما سبق، يتعين المسارعة إلى معالجة جميع الاقتراحات المعلقة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية المتصلة بالاتفاق. وتشكل تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية هذه في جوهرها إجراءات تصحيحية ترمي إلى جعل تدابير زيادة المرونة المتفق عليها عملية وإلزامية. وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تدمج المعاملة الخاصة والتفضيلية بشكل راسخ في صلب الهيكل القانوني لمنظمة التجارة العالمية. وانطلاقا من نتائج المؤتمر الوزاري السادس على صعيد مجالات المفاوضات الفنية، من المهم أن تكفل هذه التدابير المرونة الكافية وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات الزراعية والمنتجات والخدمات غير الزراعية إلى الأسواق، فضلا عن المفاوضات المتعلقة بوضع القواعد. وفيما أدرجت فعلا بعض التدابير خلال هذه المفاوضات، فإن التغطية الكافية لأوجه المرونة هذه وتصميمها وتطبيقها لا يزال يتعين الاتفاق عليها بالكامل. وسيتعين أيضا التصدي لشواغل البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة أو الضعيفة في مجالات التجارة والتنمية على وجه التحديد وكذلك البلدان المعتمدة على المعاملة التفضيلية فضلا عن المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية.

٢٦ - ومن المهم الإشارة إلى أن ما يزيد عن ٥٠ بلدا ناميا يعتمد على تصدير ثلاث أو أقل من السلع الأساسية لتحقيق أكثر من نصف إيراداتها من الصادرات. وقد شددت الجمعية العامة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على ضرورة معالجة أثر ضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها ودعم جهود البلدان المعتمدة على السلع الأساسية من أجل إعادة تشكيل قطاعات السلع الأساسية فيها وتنويعها وتعزيز قدراتها التنافسية. كما وافق المؤتمر الوزاري على التصدي لشواغل البلدان النامية وأقل البلدان نموا على الصعيد التجاري فيما يتصل بالسلع الأساسية خلال مفاوضات الدوحة. وفضلا عن ذلك، فقد تساعد مبادرة المعونة مقابل التجارة على أن يتحول الاعتماد على السلع الأساسية إلى حيث يصبح فرصة سانحة للنمو والحد من وطأة الفقر، عن طريق دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية الكفيلة بالحد من الاعتماد على السلع الأساسية وبتنويع الإنتاج الاقتصادي.

٢٧ - واعترافا بالصعوبات الجمة التي تواجهها البلدان النامية من أجل الاستفادة على الوجه الأكمل من تحرير التجارة، أيد الوزراء خلال المؤتمر ''مبادرة المعونة مقابل التجارة''

وقرروا دعوة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى إنشاء فرقة عمل معنية بالمعونة مقابل التجارة، من أجل معالجة هذه المسألة التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية. وتضم فرقة العمل الحديثة الإنشاء ١٣ بلدا وترمي بشكل محدد إلى مساعدة البلدان النامية. وقد أشار المدير العام مؤخرا إلى أن منافع العولمة لم تتقاسمها جميع البلدان بإنصاف وأنه يتعين وضع سياسات ترمي إلى 'إصلاح العولمة ' من الداخل - بتصميم قواعد تحقق النفع للجميع ضمانا للتنمية. ويجب على وجه الخصوص أن يشكل تحمل تكاليف التكيف من حيث خسارة الناتج وفرص العمل والموارد الناجمة عن تحرير التجارة في البلدان النامية جزءا لا يتجزأ، وإضافة إلى استراتيجياتها للتنمية الوطنية ومن التعاون الإنمائي الدولي. وسعيا إلى معالجة قضايا من هذا القبيل، دعا المدير العام للمنظمة إلى توافق آراء جديد هو ''توافق آراء جنيف'' بهدف تهيئة الظروف اللازمة للاستفادة من سبل الوصول إلى الأسواق الخارجية لضمان بناء القدرات وعدالة تعميم المنافع. وبالفعل، تشير التجربة إلى أن سلامة وملاءمة تصميم عملية تحرير التجارة وتسلسلها على النحو المناسب هي عوامل جوهرية لضمان تحقيق النتائج الإنمائية.

٢٨ - ويتمثل التحدي الذي يواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية والمجتمع الدولي في القيام بعناية بدراسة الأهداف المناسبة لمبادرة المعونة مقابل التجارة وتصميمها العملي وتنفيذها وبالتحقق منها، حتى يتسنى الاستفادة من إمكاناتها الإنمائية على الوجه الأكمل. وقد أعرب أصحاب المصلحة على اختلافهم عن توقعات مختلفة بشأن سبل التنفيذ العملي للمبادرة وكيفية تعبئة التمويل الإضافي في شكل منح أو وفقا لشروط تساهلية. ويتعين أن تحدد مبادرة المعونة مقابل التجارة الأولويات التنافسية من حيث التكاليف على صعيد بناء القدرات في مجال العرض، والهياكل الأساسية الكفيلة بتيسير التجارة، وتلبية معايير جودة المنتجات، وتكاليف التنفيذ والتكيف. ويجب أن تصمم بشكل يستجيب لاحتياجات فرادى البلدان النامية وأن تضمن أن تكون المساعدة قابلة للتنبؤ والتكيف مع الالتزامات المتعهد بها. وسوف يقتضي التنفيذ الفعال للمبادرة تحديد أدوار كل من الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية.

أسئلة يمكن طرحها فيما يتعلق بالموضوع الفرعي ٢:

١ - ما أهمية الوصول إلى الأسواق ومسائل الدخول إليها بالنسبة إلى التنمية؟

٢ - كيف يمكن تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال العرض؟

٣ - ما السبيل لتحسين استخدام قواعد ومعايير التجارة المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز التنمية؟

٤ - ما المطلوب من أجل إدراج المعاملة الخاصة والتفضيلية في صلب هيكل منظمة التجارة العالمية؟

٥ - كيف ينبغي إضفاء الطابع العملي على مبادرة المعونة مقابل التجارة بحيث تركز على التنمية؟

ثالثا - الموضوع الفرعي ٣: الديون الخارجية: تنفيذ المبادرات الحالية والانطلاق على أساسها من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون

٢٩ - تشدد الجمعية العامة في نتائج مؤتمر القمة العالمي على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتنوه بدورها الحيوي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ويؤدي كل من تخفيف الديون وإعادة هيكلتها لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط دورا بالغ الأهمية في ضمان القدرة على تحمل الديون، وبالتالي في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - وفيما أسفرت الإجراءات التي اتخذت استعدادا لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وكمتابعة له، عن تقدم ملموس في تحسين القدرة على تحمل الديون، إلا أنه سيتعين اتخاذ المزيد من التدابير في هذا الخصوص. وفي عام ٢٠٠٥، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون من أجل إلغاء ما قدره ٥٥ بليون دولار من الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإكمال لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي. وينبغي إتاحة مثل هذا التخفيف من عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حاليا لدى بلوغها نقطة الإكمال. وفي هذا الصدد، ولأن تمديد بند انتهاء المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيحل بنهاية عام ٢٠٠٦، ينبغي اتخاذ قرار في الوقت المناسب من أجل البت في احتمال إدراج بلدان أخرى في المبادرة وفي ضوء النتائج التي ستترتب على ذلك بالنسبة لتمويل عمليات إضافية محتملة للتخفيف من عبء الديون.

٣١ - ولقد أريد بتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المذكورة أعلاه، أن يأتي بوصفه إضافة إلى المساعدة الرسمية المقدمة إلى البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، وأن يحفظ القدرة على الإقراض الذي تقدمه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفيما يخص التخفيف من عبء الديون المستحقة للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، تعهدت مجموعة البلدان الثمانية في رسالة موجهة إلى رئيس البنك الدولي بأن ''تغطي التكلفة الكاملة للتعويض كاملا عن مبلغ القروض الأساسي ومدفوعات فوائد الديون الملغاة طوال فترة

القروض الملغاة''. وستقدم الجهات المانحة هذا التعويض عن تكاليف عملية تخفيف عبء الديون هذه من خلال مساهمة إضافية في عملية تحديد الموارد الحالية. وسيتكفل صندوق النقد الدولي بتكاليف تخفيف عبء الديون إلى حد كبير من موارده الخاصة؛ وإن كانت جهات مانحة ثنائية تعهدت بتقديم موارد إضافية لتأمين استمرار قدرة الصندوق على تقديم الدعم المالي لأعضائه من ذوي الدخل المنخفض.

٣٢ - وبينما تم الاتفاق على عدم فرض أي شروط جديدة على البلدان المستفيدة من تخفيف عبء الديون، فإنه يتوقع من البلدان أن تبقي على التزاماتها القائمة على حالها. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ وافق المديرون التنفيذيون للبنك الدولي على تمويل وتنفيذ مساهمة البنك الدولي في المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون. وفيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإكمال، يتوقع أن يسري تخفيف عبء الديون المستحقة للمؤسسة الإنمائية الدولية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بالنسبة للديون التي كانت قائمة في نهاية ٢٠٠٣[٧]. وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فقد حدد تاريخ التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بالنسبة للديون التي كانت قائمة في نهاية عام ٢٠٠٤.

٣٣ - ورغم أن المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون تساهم في حل المشاكل المعروفة على صعيد ضمان قدرة البلدان الخارجة من عملية صندوق النقد الدولي في مجال تخفيف الديون، فإنها لا تخفف الأعباء الثقيلة لخدمة الديون للبلدان الأخرى المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي ليست مؤهلة للاستفادة من المبادرة. ومع أن المناقشات الأولية على صعيد مجموعة البلدان الثمانية كانت قد أشارت إلى إمكانية توسيع عملية تخفيف عبء الدين لتشمل البلدان النامية المنخفضة الدخل من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي لا تشكل جزء من المبادرة إلا أنه لم تتخذ أية تدابير في هذا المجال.

٣٤ - وحيث أن المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون يشارك فيها عدد محدود من المقرضين المتعددي الأطراف، فإنها تترك المجال مفتوحا أمام إمكانية توسيع نطاق المبادرة لتشمل بلدانا تتحمل أعباء ديون مستحقة لمؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف وإقليمية، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الكاريبي ومصرف التنمية الآسيوي. ومن شأن ذلك إتاحة معاملة أكثر إنصافا للبلدان المختلفة التي تتحمل أعباء ديون مماثلة. ولا تمثل المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون إلا خطوة أولى نحو تنفيذ دعوة نتائج مؤتمر القمة العالمي إلى إلغاء الديون الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية التي تنوء بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ١٠٠ في المائة، والنظر، حيثما يكون ذلك

مناسبا وعلى أساس كل حالة بعينها، في تخفيض الديون بشكل ملموس أو إعادة هيكلتها بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء الديون.

٣٥ - وتنوه نتائج المؤتمر بأهمية القدرة على تحمل الديون لدى صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية التي تشمل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد طرح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخرا إطار عمل جديد لعمليات تقييم القدرة على تحمل الديون من أجل مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض على تفادي مشاكل المديونية في المستقبل وضمان محافظة البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة صندوق النقد على قدرتها على تحمل الديون. وإذا تم تمويل استراتيجيات التنمية الوطنية التي تشمل الأهداف الإنمائية المتفق عليها، دون أن يفضي ذلك إلى تراكم الديون لدرجة العجز عن تحملها، فمن المرجح أن يحتاج عدد من البلدان إلى تمويل إضافي بحجم كبير عن طريق المنح.

٣٦ - ويجري حاليا تقييم نتائج المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون لأغراض الإطار الجديد المقترح لتحليل القدرة على تحمل الديون. وسيتعين على العديد من البلدان التي ستستفيد من المبادرة أن تكون نسب ديونها أدنى من الحدود الدنيا المعتمدة على السياسات المعمول بها والمستخدمة لتحديد احتمالات العجز عن تحمل الدين على أساس النهج الجديد، مما يدل على قدرتها على تحمل مزيد من الديون، بما فيها الديون المقدمة بشروط غير تساهلية. وسيكون من المهم ضمان قدرتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها بصورة متبادلة دون معاودة التراكم المفرط للديون.

٣٧ - وقد دعت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أيضا إلى مواصلة النظر في مقايضة الديون بالتنمية المستدامة أو ترتيبات مقايضة الديون بين جهات دائنة متعددة. ويمكن تيسير عملية تخفيف عبء الديون هذه إلى حد كبير بوضع إطار عمل موحد داخل نادي باريس لمقايضة الديون دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت البرامج القائمة على أساس مرحلي، وعادة ما تتمثل في تعهد بتمويل بالعملة الوطنية لمبلغ يساوي حجم التخفيف من عبء الفوائد أو من أصل الدين للنفقات الموجهة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون من المهم إنشاء هيكل ذي طابع أكثر رسمية لعمليات المقايضة هذه مع تحسين تنسيقها ضمن إطار استراتيجيات التنمية الوطنية.

٣٨ - ويمكن أيضا تعزيز تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان المتوسطة الدخل من خلال مواصلة تحسين ''نهج إيفيان'' في إطار نادي باريس. وسيكون من المفيد أيضا

استكشاف آليات التمويل الممكنة المتعددة الأطراف، بما فيها آليات الإقراض التي من شأنها أن تساعد البلدان المتوسطة الدخل، المثقلة بالديون، على تحقيق الاستقرار المالي والنمو، ومع مساعدتها على البقاء في المضمار من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية.

أسئلة يمكن طرحها فيما يتعلق بالموضوع الفرعي ٣:

١ - كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعم بشكل أفضل الدعوة إلى تخفيف الديون بنسبة ١٠٠ في المائة عن البلدان النامية المثقلة بديون لا سبيل إلى تحملها؟

٢ - ما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتوسيع المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون بحيث تشمل جميع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية؟

٣ - ما الذي يمكن عمله لمساعدة البلدان النامية المتوسطة الدخل على تخفيف عبء ديونها، بما في ذلك ما يتم من خلال القيام بتخفيف إضافي وإعادة الهيكلة؟

٤ - ما الخطوات التي ينبغي اتخاذها لإيجاد إطار معياري لتنفيذ ترتيبات مقايضة الديون؟

٥ - كيف يمكن التأكيد على دور القدرة على تحمل الديون في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؟

رابعا - الموضوع الفرعي ٤: دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل

٣٩ - أقرت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بضرورة استكشاف تدابير دولية وإقليمية متسقة ترمي إلى دعم الجهود الإنمائية الوطنية للبلدان المتوسطة الدخل، مع أخذ احتياجاتها الإنمائية الخاصة بعين الاعتبار. فبالرغم من أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وموارد وقدرات البلدان المتوسطة الدخل تعد أفضل، على العموم، من ظروف البلدان المنخفضة الدخل، فإن البلدان المتوسطة الدخل يواجهها تحد مستمر في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويتضح أحد المقاييس البارزة لخطورة هذا التحدي من كون البلدان المتوسطة الدخل لديها، بالقيم المطلقة، عدد من السكان يعيشون تحت مستويات الفقر الدولية بأكثر من البلدان المنخفضة الدخل. وبالتالي، فبالرغم من أن الإنفاق الاجتماعي

ارتفع وأصبح أفضل توجّها نحو الهدف، فقد استمر الفقر في الازدياد بأرقام ملحوظة في عدد كبير من تلك البلدان، لأن جهود محاربة الفقر أعاقها تقلب وضعف النمو الاقتصادي واستمرار عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وتعد العديد من البلدان المتوسطة الدخل عملية صوغ وتنفيذ استراتيجيات إنمائية تقوم على أولوياتها الإنمائية الوطنية. وكما أقر بذلك البنك الدولي، يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تكون أساسا للحوار مع الشركاء الإنمائيين الدوليين[٨].

التخفيف من آثار التقلبات المالية الدولية

٤٠ - تتزع البلدان المتوسطة الدخل، بسبب زيادة اندماجها في الأسواق التجارية والمالية الدولية إلى أن تكون معرضة أكثر من البلدان المنخفضة الدخل لدورات ازدهار وتراجع تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة مما يؤدي كثيرا إلى وقوع أزمات مالية وزيادة تقلب النمو الاقتصادي وانخفاض الاستهلاك ومستويات الناتج في الأجل الطويل. كما أن المخاطر التي تنطوي عليها اليوم الاختلالات الكبرى الناجمة عن العولمة تثير مخاوف عميقة لدى هذه البلدان، على نحو ما تثيرها لدى جميع الدول. وبالتالي ستحتاج بعض البلدان المتوسطة الدخل، على الصعيد الداخلي، وبالإضافة إلى سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، إلى تطوير وتفعيل آليات وأدوات تمويل تكفل القدرة على مواصلة الاعتماد على استمرار تدفقات متواصلة من رأس المال حتى عند مواجهة عدم استقرار خارجي[٥]. ويمكن أن تشمل هذه الآليات: ضمانات لمواجهة التقلبات الدورية تصدرها المؤسسات المالية العامة الوطنية أو المتعددة الأطراف للتخفيف من مخاطر الاستثمار والحفاظ على تدفق كاف لرأس المال الخاص في ظل ظروف مالية مناوئة، وسندات التزامات تكون خدمتها مرتبطة بقدرة البلد المدين على السداد (مثل السندات المرتبطة بالنمو)، ثم السندات الصادرة بالعملات المحلية الداخلية القابلة للاتجار بها دوليا والتي تقلص من حالات تفاوت أسعار الصرف[٥].

٤١ - وقدمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الدعم التقني والمالي للجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تطوير أسواق السندات بالعملات المحلية، وبالتالي يمكنها أن تضطلع بدور إيجابي في استمرار تطورها وتنمية غيرها من الآليات المالية قيد المناقشة[٨]. وطرح صكوك جديدة للديون، من قبيل السندات المرتبطة بالنمو، وربط خدمة الدين بالقدرة على السداد، يمكن بل وينبغي أن يكون جزء من هذا المجهود. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى وضع معايير دولية للتنظيم والإشراف في المجال المالي، من قبيل اتفاق بازل الجديد لرؤوس الأموال، متسقة مع الجهود الدولية الأخرى للحد من الميل إلى التقلب الشديد لدورات تدفقات رأس المال المتجهة إلى البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، فإن تعزيز ومواءمة مشاركة البلدان النامية في الهيئات الدولية المختصة بوضع المعايير أمر حاسم في كفالة النظر بشكل كاف في هذه المسألة[٥].

٤٢ - ويؤكد تقلب التزامات البلدان المتوسطة الدخل المتعلقة بخدمة الديون وكذلك التجارب السابقة للأزمات المالية الناجمة عن تراكم ديون تلك البلدان ومدى الحاجة إلى استمرار تقييم وتطوير أطر القدرة على تحمل الديون وتقديم المساعدة التقنية للبلدان المدينة في رصد وإدارة التزامات خدمة الديون وسدادها. وينبغي لأطر القدرة على تحمل الديون تقييم قدرة البلد المعني على توليد الموارد اللازمة لخدمة الديون مع السماح للبلد في نفس الوقت بتمويل الاستثمارات لتحقيق أهدافه في مجال النمو والتنمية[٩]. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر على النحو الواجب، على أساس كل حالة منفردة، في تخفيف ملموس لعبء الديون أو إعادة هيكلتها لمصلحة البلدان المتوسطة الدخل التي تنوء بديون لا سبيل إلى تحملها وأن يستكشف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديونها بشكل أشمل.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، فمن خلال التمويل الإنمائي الرسمي والتمويل الدولي في حالات الطوارئ والترتيبات الاحترازية، يمكن للتدفقات الرسمية أن تقوم بدور تعويضي واحترازي في مواجهة دورات تدفق رأس المال الخاص[٥]. ويمكن للإقراض الرسمي طويل المدى الذي تقدمه بأسعار تفضيلية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للبلدان المتوسطة الدخل، أن يساعد في الحفاظ على الاستثمار العام والخدمات الاجتماعية الأساسية، وكذا الائتمانات التجارية اللازمة لدعم الصادرات. وفي هذا الصدد تتضح أهمية تعزيز هذا الشكل من الإقراض الإنمائي الرسمي في أعقاب الأزمات المالية.

٤٤ - ومنذ الأزمة المالية الآسيوية، كان ثمة دعم متنام لإيجاد مرفق تابع لصندوق النقد الدولي للتمويل الاحترازي لمنع أزمات السيولة التي تفرض نفسها. ومع ذلك لم يستخدم قط خط ائتمان الطوارئ الذي أنشئ سنة ١٩٩٩ ثم انقضى أجله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولم تؤد منذ ذلك الحين المناقشات بشأن تكييف الأدوات التمويلية القائمة لصندوق النقد الدولي مع أغراض التمويل الاحترازي إلى إصدار أية توصيات رسمية بشأن المسألة. وإضافة إلى تباين وجهات النظر بشأن جدوى الوصول الاستثنائي إلى مثل هذه الترتيبات، يثور خلاف بشأن مبدأ الالتزام المسبق المفتوح لموارد صندوق النقد الدولي[٥]. وفي غياب آلية تأمين دولية ضد تراجع اتجاه تدفقات رأس المال الخاص، واصلت البلدان النامية ذات الأسواق الناشئة مراكمة الاحتياطيات من العملات الأجنبية كشكل من أشكال التأمين، مع احتمال أن يكلفها ذلك انخفاضا في الاستثمار الإنمائي. وينبغي أن تكمل هذه الممارسة و/أو تحل محلها أشكال أخرى للتأمين تعتمد على تقاسم المخاطر بشكل أفضل، أي تلك التي

تكفلها آليات من قبيل السندات المرتبطة بالنمو أو الجهود التي تبذلها البلدان للحد من تعرضها لديون قصيرة الأجل. وفي غضون ذلك، يتم إيلاء المزيد من الاهتمام، خاصة في شرق وجنوب شرق آسيا، لوضع ترتيبات مالية إقليمية بوصفها خط دفاع أول في أزمات حساب رأس المال بحيث يمكن أن تشكل عنصرا هاما مكملا للآليات الدولية. وإدراكا منه لضرورة إحراز تقدم، دعا تقرير مدير إدارة صندوق النقد الدولي الصادر بشأن استراتيجية الصندوق المتوسطة الأجل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى جولة ثانية من المناقشات بشأن هذه المسألة[١٠].

زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية

٤٥ - أظهر توافق آراء مونتيري وما أعقبه من المناقشات الحكومية الدولية التي دارت بشأن تنفيذه أهمية الهياكل الأساسية، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تعزيز بيئة تمكين تكفل تطور القطاع الخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالنمو والحد من الفقر. وثمة اتفاق واسع على ضرورة بذل جهود واسعة النطاق لتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والدولي من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية. وقد دعت مؤخرا لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي إلى زيادة الدعم المقدم في هذا المجال للاستجابة لاحتياجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على حد سواء[١١].

٤٦ - ومع ذلك، فمنذ أواخر التسعينات والأداء الاستثماري في أغلب البلدان المتوسطة الدخل في تراجع، وكما كان الأمر كذلك في الإنفاق على الهياكل الأساسية. ولتخطي هذه العقبة، اقترح فريق ريو سنة ٢٠٠٣ النظر في اعتماد آليات مالية مرنة ومبتكرة لتيسير الاستثمار العام والخاص. ويعمل صندوق النقد الدولي بالفعل على طرح إطار للمساعدة على الحد من القيود التي يعانيها الاستثمار العام من خلال تحديد أفضل للأهداف المالية، بما يكفل إعطاء الاستثمار العام أولوية أعلى مع حمايته خلال فترات التكيف المالي[١٢]. وفي نفس الاتجاه، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تشكل وسيلة لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية إذا صممت بطريقة ملائمة وضمن إطار مؤسسي جيد التصميم.

٤٧ - ومن المهم في هذا الصدد، الكشف والإبلاغ بالصورة الملائمة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذا الاعتراف بالمخاطرة التي تتحملها الحكومة من خلال إصدارها الضمانات التي تتم مثلا عن طريق إعلان الحسابات المالية. وبالمثل، فقد أُشير إلى أهمية استكشاف خيارات أخرى لزيادة الاستثمارات الحكومية والمشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال الهياكل الأساسية بطريقة مسؤولة ماليا من خلال وضع أهداف ملائمة

للميزانية واستخدام إطار متوسط الأجل للميزانية بحيث يدعم الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وينبغي أن يتضمن ذلك جهودا تكفل توجيه هذه البرامج لصالح احتياجات السياسة الشاملة لتنسيق الإنفاق من أجل إرساء الاستقرار الاقتصادي.

٤٨ - وقد أصبحت المبادرات الإقليمية لدعم مشاريع الهياكل الأساسية عبر الحدود عنصرا مكملا هاما لبرامج البنك الدولي في دعم استثمارات الهياكل الأساسية سواء في البلدان المتوسطة أو البلدان المنخفضة الدخل. وبالنظر إلى أن النفقات المشتركة للمصارف الإنمائية الإقليمية على المنافع العامة الإقليمية شكلت سنة ٢٠٠٢ أقل من ٢ في المائة من مجموع التزاماتها، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتمويل مثل هذه المنافع. وما برحت المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب أطراف أخرى تشارك بشكل فاعل في الاهتمام والدعم اللذين لا تقدمهما المنظمات الدولية بنفس الدرجة الكافية. وينبغي أن تحفز هذه الأعمال، ومنها تلك التي يقوم بها مصرف التنمية الآسيوي ومؤسسة تنمية الأنديز، على بذل مزيد من الجهود في هذا الاتجاه. كما ينبغي تقديم مزيد من الدعم لمبادرات من قبيل إنشاء مصرف استثمار آسيوي لتمويل الهياكل الأساسية في تلك المناطق[١٣]، أو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأنشطة المماثلة في منطقة أمريكا اللاتينية ومنها مثلا مبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية أو مشروع بويبلا - بنما.

تعزيز نقل التكنولوجيا والمهارات

٤٩ - تشكل السياسات العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العناصر الحيوية لاستراتيجيات التنمية الوطنية ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتدعو نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى تعزيز وتيسير وإتاحة سبل تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ونشرها على صعيدها. وفي هذا السياق، ينبغي وضع استراتيجيات وطنية للتعليم في مجالي العلوم والتكنولوجيا بهدف توفير قدرة وطنية مستقلة للتطوير التكنولوجي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكفل المعاهدة الفنية بشأن قوانين براءات الاختراع المطروحة حاليا قيد نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية مرونة كافية في وضع وتنفيذ القوانين الوطنية لبراءات الاختراع لدعم جهود البلدان المتوسطة الدخل من أجل تنمية قدرة محلية في مجالي التكنولوجيا والبحوث.

٥٠ - وإضافة إلى تطوير أنظمة وطنية للابتكار، يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتدريب على التكنولوجيا والمهارات. وبالرغم من أن وجود بيئة تمكين استثمارية أمر يجتذب الاستثمار الأجنبي، فإن مستوى الموارد البشرية والقدرة على تنظيم المشاريع والقدرة التقنية للبلد المضيف عوامل هامة في نقل التكنولوجيا.

كما أن التجارب المتفاوتة بشكل ملحوظ للبلدان النامية في استخدامها للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم استراتيجياتها الإنمائية تؤكد الحاجة إلى اتباع سياسات في البلدان المضيفة تكفل تعظيم الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار على نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتاح لفرادى البلدان متسع سياسي لتكييف تدخلات محددة تدعم أهدافها الإنمائية وتبدد شواغلها إزاء هذا النوع من الاستثمار. بيد أنه لم يثبت أن التنافس الضريبي وتخفيض المعايير المطبقة في مجالات الأجور والعمالة والبيئة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أمور فعالة، وإنما لها أثر معاكس على الإيرادات العامة والتنمية الاجتماعية.

٥١ - ولقد نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية التي وظفتها البلدان المتوسطة الدخل في بلدان نامية أخرى، بشكل ملموس منذ التسعينات، مدفوعة بالسعي للحصول على التكنولوجيا والإنتاج القوي وشبكات الأسواق والموارد الطبيعية تعزيزا لتنافسية المشاريع. كما تزايد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عدد من البلدان المتوسطة الدخل إلى البلدان النامية لتعزيز البحث والتطوير واكتساب أصول استراتيجية. وفي هذا الصدد، ما فتئت حكومات بعض البلدان المتوسطة الدخل تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الدعم المؤسسي واتباع نظم التأمين والضمان، وتحسين سبل الحصول على التمويل من مصارف الاستيراد والتصدير مع تحرير الاستثمارات المذكورة من القواعد المفروضة عليها[١٤].

٥٢ - كما كفلت ترتيبات التكامل التجاري والاقتصادي الإقليمية والثنائية زخما إضافيا للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتوسطة الدخل وكذا للاستثمار الأجنبي المباشر الآتي من البلدان المتوسطة الدخل. ويمكن أن تعين المساعدات المالية والتقنية الدولية المقدمة لمثل هذه المبادرات الإقليمية على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان المتوسطة الدخل سواء جاء توظيفه على صعيدها أو قامت من جانبها بتوظيفه. كما يمكن للمساعدة التقنية المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل من أجل بناء القدرات في مجال تقييم معاهدات الاستثمار والتفاوض بشأنها أن تشكل وسيلة هامة للدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٣ - جددت نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ أيضا التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب في المساهمة في التنمية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الالتزام السياسي تجاه تعاون أقوى وأوسع نطاقا بين البلدان النامية في ميادين التجارة والمالية والتعاون التقني والمساعدة الإنسانية.

٥٤ - وتم في الآونة الأخيرة تشكيل عدد من الشراكات والآليات لتنفيذ هذا التعاون. فعلى سبيل المثال، أدى مؤتمر قمة الجنوب الثاني المعقود في الدوحة إلى إنشاء صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية للمساعدة على التصدي لمشاكل الجوع والفقر والكوارث الإنسانية في البلدان النامية. ويعد منتدى حوار الهند - البرازيل - جنوب أفريقيا آلية لتعزيز التعاون التقني في مجالات اقتصادية وقطاعية محددة[١٥]. وتركز مبادرة شيانغ ماي التي اعتمدتها الصين واليابان وجمهورية كوريا على التعاون المالي الإقليمي. كما أُنشئ صندوق التضامن العالمي بوصفه صندوقا استئمانيا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من أن الشكل الرئيسي للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب هو المساعدة التقنية، فإنه يجري أيضا تخفيف الديون ومنح مساعدات متزايدة وبالذات من جانب عدة بلدان نامية مصدّرة للنفط. ولكن، بالرغم من اتساع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة، فما زال ثمة مجال كبير لمزيد من التوسع؛ من خلال العمل مثلا على تحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدامه من خلال تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية وزيادة جهود التعاون للحد من تكاليف التحويلات المالية وتوجيهها إلى القطاع المالي الرسمي.

٥٥ - وتطالب بعض آليات التعاون الإقليمية هذه، من قبيل منتدى الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، بالدعم من البلدان المتقدمة عبر تعاون ثلاثي وتشجعه. وقد وسعت العديد من البلدان النامية برامجها الوطنية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب بفضل زيادة التكامل الإقليمي، برغم أن الاستراتيجيات الوطنية ينبغي أن تستفيد من الترتيبات الإقليمية والأقاليمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الاستراتيجية المذكورة أعلاه. كما أنه من المهم تشجيع المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد حثت الجمعية العامة الفقرة ١٢ من قرارها ٢١٢/٦٠ ”جميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة على أن تكثف جهودها من أجل أن تعمم بشكل فعال مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى تصميم برامجها العادية وصياغتها وتنفيذها...“ وفي هذا السياق، ينبغي دعم وتعزيز آليات وضع السياسات والتنسيق فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من قبيل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في ضوء جدواها في المساعدة على تحقيق تكاتف أقوى بين الشركاء الإنمائيين في هذا المجال الحيوي.

أسئلة يمكن طرحها فيما يتعلق بالموضوع الفرعي ٤:

١ - ما هي التدابير الوطنية والدولية التي يمكن اتخاذها لزيادة استقرار تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان المتوسطة الدخل وللتخفيف من أثر التقلبات المالية على اقتصاداتها؟

٢ - كيف يمكن تعزيز دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في دعم احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك إجراءات تمويل مكافحة التقلبات الدورية، وتطوير الأسواق المالية المحلية، والأدوات المالية المبتكرة وشراكات القطاعين العام والخاص؟

٣ - ما هي التدابير الدولية التي يمكن اتخاذها للحد من حاجة البلدان المتوسطة الدخل إلى مراكمة الاحتياطيات بالعملات الأجنبية من أجل تأمين نفسها ضد التقلب في التدفقات المالية والتجارية؟

٤ - كيف يمكن زيادة الاستثمار الحكومي والاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص باستخدام إطار مالي متوسط الأجل يتسق مع استقرار الاقتصاد الكلي والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل؟

٥ - كيف يمكن تصميم وتنسيق الجهود المتنامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بما يكفل الدعم الفعال للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنيا ودوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؟

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.0211.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) انظر http://www.ilo.org/public/english/globilization/report/highlight.htm.

(٤) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٥) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٥: تمويل التنمية منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.11.C.I.

(٦) TD/41/2، الجزء الثاني.

(٧) سوف تصبح موريتانيا مؤهلة لتخفيف عبء مديونيتها بعد أن قامت بتنفيذ إصلاحات أساسية في مجلس الإنفاق العام.

(٨) البنك الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٥، البلدان النامية المتوسطة الدخل من توافق الآراء إلى قوة الدفع.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٢٦.

(١٠) انظر http://www.imf.org.

(١١) بلاغ لجنة التنمية، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (http://worldbank.org).

(١٢) صندوق النقد الدولي، نشرة إعلامية رقم ٦٨/٥ بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

(١٣) انظر A/59/26، الفقرة ١٦.

(١٤) TD/B/COM.3/EM.26/3، الفقرات ٢٢-٢٤.

(١٥) انظر http://www.dfa.gov.za/docs/2005/ibsa.311.htm.